وهو حائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمومن العائذات الطير
لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه مادام فاعلا واما اذا جعل مسندا
وقيم مقامه ضمير فلا وجوز البسط في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال
بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا وكما يعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في
زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق اما التابع
فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله
بيت تها تبل المحاق بسلمى وكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك
الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسه
لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الاحيا بعدهم من شدة الكمد اى الى
ثم استكى لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد فان قوله
وساكنه عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت
وهو قائم عند قصد التخصيص ليس بمبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد
اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جائني بدل اصطلاحي قلت
امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة ولهذا جعلوا الطير
في قوله والمومن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا
واتفقوا على امتناع ما جائني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم
المبدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه
بالمبتدأ قائم هنا بعينه واما قوله وكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت
كونه من الشعر مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في
كان بدلا له قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا فيه تقديم
على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا مع قد ذكر
النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف
عليه في ضرورة الشعر بشرط الا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد
والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم لا نسلم امتناع
التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جائني لولا تقدير التقديم لحصوله اي

التخصص

التخصص بغيره اى بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب
من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من
من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم
كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط
المبتدأ الانتفاء انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد
من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص
بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف وانه يجب
ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه
انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص
النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في
قولنا رجل جائني بمعنى لا امراة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر
المهر شر اخر اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر
لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب
من قبيل هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه اى قائم الضمير مثل قام تكرر
الاسناد وتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائما
لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم
اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اى شبه السكاكي
قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد
تصحف قوله وشبهه فيقرا محققا وظن انه اسم منصوب على انه مفعول
معه اى لتضمنه الضمير مع شبهه اى مشابهته للخالي عن الضمير يعني
يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوى والثاني
عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة
الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرا وشبهه بالجر
عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اى ولشبهه الخالي عن الضمير لم يحكم

Copyright © King Saud University